القضية الفلسطينية

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

قراءة أولية في اقتصاديات "صفقة القرن"

(الضفة الغربية وقطاع غزة)

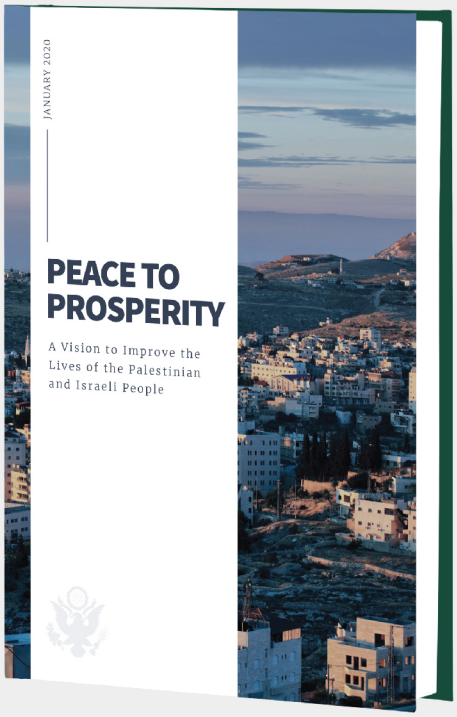

بقلم: الدكتور يوسف منصور
مستشار منظمة النهضة (أرض)

ARDD

شباط -فبراير
2020

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

قراءة أولية في اقتصاديات "صفقة القرن"

(الضفة الغربية وقطاع غزة)

بقلم

الدكتور يوسف منصور

مستشار منظمة النهضة (أرض)

مقدمة

تُبشّر «صفقة القرن»، التي صدرت وثيقتها بتاريخ 28 يناير 2020، في عنوانها بتحقيق الرخاء لأهل الأرض المحتلة بينما لا تتعدى كونها وثيقة تُشرّع بشكل أحادي تمكين كيان غير شرعي (حسب مئات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والجهات الدولية ذات الاختصاص) الحصول على تنازلات من صاحب الحق، وزيادة رقعة مساحة الاحتلال من الضفة الغربية ب 30 %، وإضفاء شرعية (أحادية الطرف) على 240 مستعمرة غير قانونية حسب التشريعات الدولية، مع إنهاء أي حقوق للفلسطينيين سواءً أكانت تاريخية او آنية أو مستقبلية. وبالمقابل سيتجمع الفلسطينيون في فتات من أراض يسكنونها دون القدرة عن الدفاع عنها، أو حتى التأكيد على ثبات حدودها، وسيترك أمر أمنها، أو عدمه، لإسرائيل لكي تقرر الأخيرة لاحقاً ما إذا كانت ستعطيهم بعض «الميزات» وبعد مفاوضات مستقبلية قد ينجم عنها، وكما هو معهودٌ من حلقات التفاوض السابقة مع إسرائيل، تنازلات فلسطينية إضافية ومزيد من القهر والتهجير وتشريع لاستعمار وتوسيع مؤسسي لرقعته.

> «يُمثل الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية أحد أكبر العقبات استشراءً ويقف كمهدد ومعرقل لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة، جغرافياً (حيث انه يؤثر على المنطقة بأسرها) وزمنياً (حيث أنه لا يزال مستمراً لعدة عقود)، وتنموياً (حيث يؤثر تقريباً على جميع جوانب التنمية الإنسانية وأمن الناس بصورة مباشرة بالنسبة لملايين وبصورة غير مباشرة لملايين أخرى). وتتعدى التكلفة الإنسانية للاحتلال إزهاق الكثير من أرواح الناس وفقدان أرزاق العديدين من ضحاياها المباشرين. فإذا كانت التنمية الإنسانية عملية لتوسيع الخيارات، وإذا كانت تعني أن الناس يجب أن يتمكنوا من التأثير على العمليات والقرارات التي تشكل حياتهم، إذا كانت تعني التمتع الكامل بحقوق الإنسان، فإنه يمكن القول أن ما من شيء يقضي على تلك الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي. »
>
> تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002

فما ورد من «ميزات» تمنحها الوثيقة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمد على رضا وأهواء وتطلعات وموافقة المُحتل الآن ولاحقاً. لذا، ومع الرفض التام لما ورد في وثيقة «صفقة القرن» والتأكيد على عدم شرعية حق إسرائيل أو أمريكا أو أي دولة شاركت أو ساهمت أو فاوضت او نسّقت في صياغتها بالإملاء على شعب محتل ومهجر قسريا، يتناول التحليل هنا، وهو أوّلي طبعا، بعض الجوانب والفرضيات الاقتصادية والمشاريع التي عرضت لها وبنيت عليها «الصفقة».

شروط تحقيق الرخاء: استسلام، وفقدان حقوق، ولا عودة، ولا سلاح، ومفاوضات لاحقة

1. تشترط ما طرحته "الصفقة" وأسمته ب»خطة ترامب الاقتصادية» الالتزام التام من قبل الفلسطينين ب»معاهدة السلام» الناجمة عن «الصفقة». وترتكز خطة ترامب على ثلاثة محاور، الاقتصاد والناس والحكومة، وتطالب لتحقيق أية منافع للدولة الفلسطينية قيام تجهيزات مؤسسية وحاكمية وتشريعية في الدولة الفلسطينية قد توافق إسرائيل أو لا توافق عليها.

2. وتقول الخطة بأن حماية حدود الدولة الجديدة ستكون لاسرائيل، مما سيمنح الدولة الجديدة «منفعة كبيرة» وسيكون حق الحفاظ على الأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية ب «الأساس لإسرائيل»، وسيتم التفاوض على دور الدولة الجديدة في الحفاظ على الأمن والذي سيقتصر على الحفاظ على النظام العام، وتطبيق القوانين ولكن «وبأي حال» سيكون أمن الحدود شراكة بين إسرائيل والاردن ومصر. كما سيضطلع أمن الدولة الجديدة بحماية المسؤولين الحكوميين، ومنع «الارهاب» في دول الجوار (ستكون غزة منزوعة السلاح كلياً)، وقد يُسمح أن تشارك أجهزة أمن الدولة الفلسطينية في أمن الحدود بشكل محدّد مع أجهزة الأمن في اسرائيل والاردن ومصر، على ألا تقلل هذه المشاركة من أمن اسرائيل بأي شكل من الاشكال.

3. كما ستحافظ اسرائيل على وجود قوة عسكرية داخل مناطق الدولة الفلسطينية تُعنى بالانذار المبكر. ولم تحدد الوثيقة حجم هذه الوحدة والتي ستضمن لها الدولة الفلسطينية الدخول والخروج الى المناطق ضمن إدارتها دون اي إعاقات (أي ان الاحتلال لن ينتهي بموجب هذه «الصفقة»).

المشاريع والأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما وردت في "الصفقة"

نورد أدناه جدولاً مُلخّصاً للمشاريع والأنشطة التي تُبشر وثيقة «الصفقة» بإنجازها في الضفة الغربية وقطاع غزة كما وردت في الملاحق وفقاً للأرقام الواردة في الوثيقة.

المشاريع والانشطة المطروحة في وثيقة «الصفقة»

غزة والضفة الغربية	القروض (مليون $)	المنح (مليون $)	القطاع الخاص (مليون $)	المبلغ الكلي (مليون $)	الفترة الزمنية (بالسنوات)
استراتيجية الإصلاح	0	475	0	475	3 -1
رأس المال البشري	250	1100	150	1500	10 -1
ريادة الاعمال والابتكار	300	110	0	410	2
المؤسسات المتوسطة والصغيرة	470	180	0	650	3 -1
الطرقات والسكك الحديدية	3750	652	1250	5652	8 -2
معابر الحدود	0	910	0	910	1-10
الطاقة	1778	249	555	2582	1-10
المياه والمياه العادمة	741	1462	119	2322	0-10
الخدمات الرقمية	1869	50	706	2625	1-7
السياحة	865	300	285	1450	2-10
الزراعة	708	115	88	911	3-8
الإسكان	500	500	0	1000	3-7
الصناعة التحويلية	600	125	150	875	3-8
المصادر الطبيعية	1080	10	360	1450	8
نوعية التعليم	0	645	0	645	10 -1
الوصول الى التعلم	250	600	0	850	1-10
تحسين قدرة تحمل التكاليف التعليمية	0	400	0	400	1-6
الشباب والنساء	0	20	0	20	1-5

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	0	50	50	100	4
التدريب المهني	0	40	35	75	3
التدريب خلال العمل والتلمذة الصناعية	0	35	65	100	1-10
تدريب القوى العاملة	0	50	0	50	1-5
الخدمات الصحية	600	400	0	1000	1-9
نوعية العناية الطبية	0	120	0	120	2-5
الطب الوقائي	0	200	0	200	2
الفنون والثقافة	50	180	0	230	1-5
الرياضة	0	100	0	100	2-5
خدمات البلدية	0	300	0	300	1-4
حقوق الملكية	0	140	0	140	1-5
اطار التشريعي والضريبي	0	50	0	50	3
اسواق المال والسياسة النقدية	0	25	0	25	2
التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية	0	75	0	75	2
استقلالية القضاء	0	175	0	175	1-5
المساءلة	0	75		75	3
الشفافية	0	50		50	3
المجتمع المدني	0	180		180	1-10
الاستدامة المالية	750	1075	0	1825	1-5
الخدمة المدنية	0	400	0	400	1-5
ايصال الخدمات	0	335	0	335	3-5
المجموع	14561	11958	3813	30332	

ملاحظات حول وثيقة «الصفقة»

نورد فيما يلي بعض الملاحظات الأولية حول الأمور الاقتصادية الواردة في الوثيقة.

أرقام المشاريع غير دقيقة

1. يبلغ مجموع قيمة المشاريع في الجدول أعلاه 30332 مليون دولار وهو رقم يختلف عن ذلك المذكور في الصفحة 97 في وثيقة "الصفقة" والذي يبلغ 27813 مليون دولار، وذلك لأن بعض المشاريع في بداية الجدول (كما ذكرت الوثيقة) مكررة، ولكن، لا يوجد في الوثيقة طريقة أو أسلوب لفصلها والتحقق من الأرقام، مما يضفي صفة الضبابية على المشاريع وقيمها. لذلك، سنعتمد مجاميع الارقام في الجدول هنا لحساب نسب مصادر التمويل وهي: القروض (48%)، والمنح (39%)، واستثمار القطاع الخاص (13%).

2. إذا قمنا بتجميع الأرقام للمشاريع والمنح والقروض كما في الشكل الوارد (الصفحة 96) في الوثيقة، وهي على شكل حصص في دائرة أو ما يُسمّى بالفطيرة، نجد أنها تصبح 31143 مليون دولار، وليس 27813 مليون دولار كما تدعي الوثيقة، بل تزيد عنها ب 2560 مليون دولار، وتزيد أيضا عن مجموع المشاريع (30332 مليون دولار) التي جمّعها البحث من الوثيقة بمقدار 811 مليون دولار.

3. أخطأت الوثيقة ايضا بالنسبة لبند «تطوير الاعمال» حيث ذكرت ان كلفته 560 مليون دولار في الصفحة 96 في النسخة الالكترونية من الوثيقة، بينما ذكرت أن كلفته 650 مليون دولار في جداول المشاريع المُفصّلة.

4. من الغريب ان يحدث مثل هذا من عدم الدقة في وثيقة صادرة عن دولة عظمى، كما يوجد أيضاً اخطاء لغوية لا تليق بوثيقة تُسمّى ب «صفقة القرن».

الاستثمارات

1. بناءً على أرقام جدول استثمارات القطاع الخاص فانها تبلغ حسب الوثيقة 3813 مليون دولار على مدى عشر سنوات، اي بمعدل 381.3 مليون دولار سنوياً وهو رقم زهيد جداً في دولة تفتقر، نتيجة الاحتلال، الى البُنى التحتية والفوقية.

2. قد تكون استثمارات القطاع الخاص في الغالب من قبل حكومات دول مؤيدة للصفقة، ولكن إن كانت فعلا من قبل القطاع الخاص تصبح غير مضمونة أو مؤكدة، فالتفاوض عليها سيخضع لشروط التعاقد (العائد على الاستثمار، مدة الاستثمار، مؤهلات المستثمر، موقع ومساحة المشروع، الآثار البيئية والمحلية، التكاليف، وغيرها) التي يتم التفاوض عليها عادة، مما يجعل هذه الاستثمارات غير مؤكدة. لذا، لا يجب أن تُحسب من ضمن ما تقدمه الوثيقة من دعم للدولة الفلسطينية، خاصةً إذا ما كانت في المرحلة الاولى أو حتى الثانية من «الصفقة»، وهي مراحل بناء المؤسسات التي أضعفتها بل وهدمتها اسرائيل على مر عقود من الزمن. وفي جميع الأحوال، يمكن الافتراض أنها ستكون في الغالب استثمارات حكومات وليس القطاع الخاص، وإذا تم الموافقة عليها من قبل الدولة الفلسطينية ستكون الموافقة إذعانية بمبدأ «اقبل بهذا أو لن تحصل على شيء»، مما سيضعف الجانب المفاوض الفلسطيني.

3. سيكون تنظيم الأراضي والمدن بيد الإسرائيليين في المناطق المتاخمة لحدودها، أما تلك البعيدة عن حدودها فستترك تنظيمها للدولة الجديدة، مما سيقلل من فرص الاستثمار الممكنة للدولة الفلسطينية ويجعلها حصراً بيد إسرائيل في المناطق المجاورة لها، وهي مناطق غير محددةٍ وقد تشمل نسبة مساحية كبيرة من الأراضي، كون المناطق موزعة حسب الخارطة على شكل كانتونات صغيرة يحاصرها المحتل.

4. كما أن المشاريع المرتبطة بالتواصل مع دول المنطقة كالأردن ومصر ودولة الاحتلال تتطلب موافقة هذه الدول على الشروط والمشاريع والتكاليف والرسوم المترتبة عليها والتي سيفرضها الآخر ولو بحسن نيةٍ من قبل الأردن ومصر، وبحسب أهواء إسرائيل.

5. سيكون تمويل ما يتعلق بتعديل الأنظمة والتشريعات والمؤسسات الرقابية (وهو الأهم لإسرائيل وخاضع لاشرافها وموافقاتها) على شكل منح في السنوات الثلاث الاولى، بينما سيأتي 17% من الاستثمار في تحسين رأس المال البشري على شكل قروض و10% كاستثمارات من القطاع الخاص.

6. من البديهيات أن رأس المال جبان، لذا يبحث المستثمر الاجنبي عن دول مستقرة، آمنة لاهلها وله ولاستثماراته، وذات حدود يحترمها الاخرون، لذا لا يمكن الجزم بأن الاستثمارات ستتدفق إلى الدولة الفلسطينية، خاصة وأن هذه الاستثمارات ستكون أيضا خاضعة في جميع مراحلها لموافقات إسرائيل.

تحرير التجارة

1. ستمنح إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني الحق بأن يحرر التجارة، وستوقع الولايات المتحدة مع الدولة الفلسطينية (بعد منحها شهادة حسن سلوك من إسرائيل) اتفاقية تجارة حرة شبيهة بما وقعته مع إسرائيل والأردن ومصر. المختلف هنا هو وجوب استخدام ميناءي حيفا وأشدود، وستُحصّل الموانىء الرسوم التي تقررها إسرائيل إلى حين تعتقد إسرائيل بجاهزية الدولة الفلسطينية لكي يكون لديها ميناء، ثم قد يسمح لها بعد مرور خمس سنوات ببناء ميناءها الخاص ومطارها في غزة (واللذان دمرتهما اسرئيل سابقاً). إن الرسوم التي تفرضها قد تؤدي الى رفع تكاليف الشحن والعبور والنقل والاستخدام، مما سيفرغ مبدأ تحرير التجارة الخارجية من أي معنى، ويجعل التجار يعتمدون كليا على التجارة من خلال إسرائيل ومؤسساتها كحل بديل وأقل تعقيدا وليس مؤسسات الدولة الفلسطينية.

2. تقرر إسرائيل السماح أو عدمه للبضائع بالمرور.

3. لا يسمح للدولة الفلسطينية ان توقع على اي اتفاقية او أن تنضم لأي منظمة إلا بموافقة اسرائيل، لذا قد تمنع «الصفقة» الدولة الفلسطينية من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية كعضوٍ فاعل. لاحظ أن منظمة التجارة العالمية لا تشترط أن يكون الأعضاء دولاً ذات سيادة، بل يكفي أن يتمتع العضو بالاستقلالية في تقرير سياسته وعلاقاته في التجارة الخارجية وفي اتخاذ القرارات التي تقع ضمن اختصاص المنظمة.

4. تحصل إسرائيل على حرية تامة في توقيع أي اتفاقيات تحرير تجارة أو استثمار مع الدول العربية فتكسب دخول الاسواق العربية بشكل مشروع ومنظم وستستقبل الاستثمارات وتعقد الشراكات مع من ترغب.

5. سيكون عبور البضائع من خلال الحدود البرية الأردنية أو المصرية تحت رقابة إسرائيل ولها أن ترفض مرور أي سلعة وفقًا لشروط ومعايير يتفق عليها دون أن تكون ملزمة لاسرئيل، حيث أن لها الحق في أن تغيّرها حسب ما ترتأيه مصالحها وما يتطلبه أمنها وهو متطلب مطاط استخدمته إسرائيل بضراوة على مر العقود.

6. سيقام في الأردن مطار خاص في الشونة الجنوبية يدعم منطقة التجارة الحرة هناك، والتي لم يتم تحديد حجمها وموقعها بعد، وسيسمح للدولة الفلسطينية باستخدام المنطقة، ولكن البضائع لن تدخل عبر الأراضي الاسرئيلية الا بموافقة اسرائيل، وسينشئ الأردن حسب «الصفقة» موقعا خاصاً لبضائع الدولة الفلسطينية في ميناء العقبة تحت رقابة الأمن الاردني وحسب الرسوم والكلف التي يقررها الأردن.

السياحة

1. لن تستفيد الدولة الفلسطينية من السياحة، فلكي تبدأ باستقبال السياح يجب أن تبني (بعد المفاوضات وبعد أن توافق إسرائيل لاحقا على الاجراءات الأمنية) مركزاً لاستقبال السياح المسلمين الذين يرغبون في زيارة الأماكن المقدسة في منطقة أتاروت (شمال قلنديا). طبعاً، في حال تعقيد الإجراءات، يوجد بدائل حيث سيذهب السياح من خلال اسرائيل مباشرةً.

2. كما سيتم التفاوض بشأن الأدلاء الفلسطينين في المناطق الدينية، حيث لن يتم التصريح للأدلاء الفلسطينين بالعمل إلا بعد موافقة إسرائيل عليهم (دون التزامها بالموافقة).

3. أيضاً سيتم انشاء سلطة سياحية للقدس للترويج المشترك للأماكن السياحية فيها وستقرر اسرائيل بشكل أحادي آلية التشارك في عوائد السياحة.

المعونات

1. تفاخر «الوثيقة» بأن الولايات المتحدة منحت اللاجئين الفلسطينين 6.15 مليار دولار امريكي منذ النكبة، وتتناسى أنها وحسب جريدة هاآرتس، منحت إسرائيل مساعدات رسمية (غير الرسمية تفوق ما نورده هنا بكثير) لذات الفترة بلغت قيمتها 233.7 مليار دولار أمريكي (إذا ما حسبنا القيمة الحالية للمال)، أي حوالي 75 ضعف ما أعطته للفلسطينيين.

2. تقدم «الصفقة" منحاً بقيمة 13.38 مليار دولار وقروضاً مدعومة بقيمة 25.689 مليار دولار، واستثمارات بقيمة 11.6 مليار دولار، أي حوالي 50.67 مليار دولار. وسيتم توزيعها جغرافياً كما يلي: غزة والضفة (27.813 مليار دولار)، مصر (9.167 مليار دولار)، الأردن (7.365 مليار دولار)، ولبنان (6.325 مليار دولار).

3. ومن خلال مراجعة أرقام المنح للدولة الفلسطينية فأنها تقارب 12 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وهو ما يقارب مقدار المنح الأمريكية لإسرائيل خلال 2018-2016 (أي ثلاث سنوات فقط)، ويقابل المنح المشروطة للدولة الفلسطينية قروض بمقدار 14561 مليون دولار، أي أن الدولة الجديدة ستكون مثقلة بالديون.

4. ترتفع نسبة القروض في بند «تشجيع الريادية والابتكار» الى 70% (300 مليون دولار من أصل 410 مليون دولار)، وكأن كاتب «الصفقة» لا يعتقد بأن لدى الفلسطينيين القدرة على الريادة والابتكار.

5. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فستكون المساعدات على شكل بقيمة 470 مليون دولار، ومنح بقيمة 180 مليون دولار قروض على مدى ثلاث سنوات بمجموع 650 مليون دولار (وهو رقم مختلف عليه في «الصفقة» كما أشرنا أعلاه).

6. سيبدأ العمل في بند «مشاريع البنية التحتية» في السنة الثانية وسيستمر حتى السنة الثامنة بكلفة 5652 مليون دولار، وستشكل القروض منها 3750 مليون دولار، واستثمارات القطاع الخاص 1250 مليون دولار، والمنح 652 مليون دولار، منها شبكة سكة حديد بكلفة 5 مليار دولار موصولة بمشروع سكك الحديد في الاردن. وستكون غالبية تمويل هذا المشروع من خلال القروض. وبالنسبة لميناء ومطار غزة المحتملين سيسمح ببنائهما بعد تنفيذ كافة الشروط وبعد تحقيق شروط إضافية تراعي المصالح الامنية والبيئية الاسرئيلية، وتفقد بعدها الدولة الفلسطينية حق استخدام مينائي حيفا وأشدود والعقبة (إلا بموافقة الأردن وحسب شروط تفاوضية بين الدولة الفلسطينية والأردن).

7. وبالنسبة للمعابر، فسيتم تحديث المعابر ممولة بمنح تبلغ قيمتها 910 مليون دولار.

8. سيستمر الإنفاق على الطاقة لفترة خمس سنوات، وبكلفة إجمالية 2581 مليون دولار غالبيتها العظمى (1778 مليون دولار) على شكل قروض ولن تتجاوز قيمة المنح 249 مليون دولار بينما سيشارك القطاع الخاص باستثمارات تبلغ 555 مليون دولار.

9. بالنسبة للمياه، سيتم تمويلها على مدى عشر سنوات 2322 مليون دولار منها 462 مليون دولار على شكل منح، و741 مليون دولار كقروض، و119 مليون دولار استثمارات القطاع الخاص، وستشتري الدولة الفلسطينية الماء من اسرائيل بقيمة 50 مليون دولار في السنة الأولى.

10. أما بالنسبة الخدمات الرقمية، فسيتم تمويلها بقيمة 2625 مليون دولار على مدى ست سنوات، تشكل القروض منها 1869 مليون دولار (الثلثين تقريبا)، واستثمارات القطاع الخاص 706 مليون دولار.

الأثر الكلي على الناتج المحلي

1. تُباهى «الوثيقة» بأن حجم الاقتصاد الفلسطيني سيرتفع من 14.6 مليار دولار إلى 33.1 مليار دولار (أي الضعف) بعد عشر سنوات من التوقيع، بمعدلات نمو تتراوح بين 8.10% و 9.9%. وهي مباهاة غير لازمة فلقد نمى الاقتصاد الفلسطيني (رغم الاحتلال وشح المساعدات والمنح) في الفترة 2008 -2018 بنسبة 57%، وكان متوسط معدل النمو السنوي 5.1% وبلغ في بعض السنوات (2008، 2009) أكثر من 8%، كما بلغ 12.4% في 2010.

2. ترتكب الوثيقة، إما عن عمد او نتيجة التسرع في كتابتها، خطأً اقتصادي فادح حيث انها تركز على الأرقام الاسمية (وليس الحقيقية)، كحجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومعدلات النمو الاسمية، وهي أرقام ومعدلات تتضمن أرقام التضخم، أي أنها تخفي معدلات النمو الحقيقية، مما يُعني ان ارقام النمو هذه قد تكون ناتجة عن التضخم وليس بسبب نمو حقيقي. ومن الجدير بالذكر ان التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ في بعض السنوات 9.9% أي أنها كانت أعلى من أعلى معدلات النمو الاسمي المطروحة في «الصفقة». وللتأكيد، كان من الأجدر بالوثيقة أن تستعمل معدلات النمو الحقيقية وهو أمر متعارف عليه، خاصةً وأن الوثيقة تدّعي بأن الرخاء سيعم مناطق الدولة الفلسطينية، مما يصاحبه عادة معدلات تضخم أعلى من السابق. لذا لابد وأن تراجع الوثيقة الارقام الواردة فيها، لكيلا تكون مضللة وغير دقيقة وتنافي مبادئ التخطيط الاقتصادي.

3. وبالنسبة لدخل الفرد فان معدل نمو دخل الفرد (الاسمي وليس الحقيقي) سيكون ثابتاً بعد السنة الثالثة بقيمة 4% سنوياً، وهي نسبةٌ ضئيلةٌ جداً، حيث ان مقدار دخل الفرد السنوي الإسمي حسب الوثيقة 2952 دولار بينما هو 3199 دولار لعام 2018 حسب بيانات البنك الدولي. كما أن متوسط نمو دخل الفرد حسب قاعدة بيانات البنك الدولي في الفترة 2018-2008 بلغ 6% سنوياً، وبلغ 19% و 14% في 2010 و 2011 على التوالي. وهي نسب أعلى بكثير من أعلى نسبة نمو اوردتها الاتفاقية (9.9% في السنة الثانية بعد التوقيع).

4. أيضاً، ومن خلال حسبة بسيطة تقوم على عكس العملية الحسابية لنمو دخل الفرد في «الوثيقة»، أي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على متوسط دخل الفرد، يتبين أن معدل النمو السكاني الذي افترضته «الوثيقة» على مدى عشر سنوات بعد التوقيع هو 3.5% سنوياً. وهي نسبة قريبة من نسبة نمو السكان (2.5%) خلال الفترة 2018-2008 حسب أرقام البنك الدولي. مما يعني أيضاً ان «الصفقة» لا تتوقع عودة اللاجئين على مر السنين وهو ما تم التأكيد عليه في الوثيقة ونبينه بالتفصيل في الجزء التالي.

عودة اللاجئين الفلسطينيين

1. تقدّر دراسة قامت بها مشكورة مجموعة طلال أبو غزالة عدد الفلسطينين في العالم 24 مليون نسمة، ووفقا للجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني يصل العدد الى 13 مليون نسمة، 5 مليون منهم في داخل فلسطين، وبغض النظر عن أي الرقمين نعتمد، فإن السؤال هو كيف ستعوّض «الصفقة» اللاجئين الفلسطينين عما خسروه مادياً من أملاك وبنية تحتية وموارد رزق على مدار ما يزيد عن 70 عاماً، بالإضافة إلى الخسائر الأخرى غير المادية المرتبطة باللجوء في بقاع الأرض؟

2. لا تسمح «الصفقة» للاجئين الفلسطينيين بالعودة، وستطلب من بعض الدول الاسلامية ومن بينها العربية طبعا احتوائهم (5000 لاجىء سنوياً ولمدة عشر سنوات وحسب شروط واتفاقيات هذه الدول)، واندماجهم في اقتصاديات الدول التي تحتضنهم بما يتماشى مع تشريعات ورغبات هذه الدول. اما دخول الفلسطينيين من دول اخرى كسوريا ولبنان فسيكون حسب مصالح واعتبارات إسرائيل الأمنية.

3. لا تعترف «الصفقة» بتعريف منظمة الأونروا للاجئين الفلسطينين، وتعرض إنشاء صندوق لتعويض اللاجئين (الذين لم يمارسوا «أعمالاً عدوانية» ضد إسرائيل) وفقا لشروط يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الدولة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية. ولا تذكر الصفقة حجم ومقدار التعويضات إن وجدت، ولكن تشير الى أن مصدرها سيكون من دول أخرى. كما لا يحق لأي لاجئ استقر بشكل دائم في مكان ما العودة لفلسطين، بينما سيكون له الحق في المطالبة بتعويض من صندوق اللاجئين. وسيشرف على صندوق اللاجئين الفلسطينين ممثلين إثنين، واحد من الولايات المتحدة والثاني من الدولة الفلسطينية.

تعويض اللاجئين اليهود

1. تتحوط «الصفقة» بأن هنالك لاجئون يهود أيضاً نتيجة الحروب والقتال مع إسرائيل، لذا ستحصل اسرائيل على تعويضات مقابل اللاجئين اليهود الذين تركوا الدول العربية وهاجروا إلى إسرائيل وغيرها، وسيتم ذلك من خلال آلية خارج هذه الاتفاقية.

2. مما يعني أن الدول التي توافق على «الصفقة» يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أنها ستكون عرضة بعد الموافقة على «الصفقة» لمطالب إسرائيلية بدفع تعويضات لليهود الذين هاجروا من هذه الدول الى فلسطين.

3. وبما أن إسرائيل لم تحدد الآلية في هذه الوثيقة فان الجهات التي ترضى ب»الصفقة»، توافق ايضاً على أن إسرائيل هي من سيحدد حجم وطبيعة وآلية صرف هذه التعويضات، مما سيفتح أبواب المطالبات بتعويضات بالمليارات لاحقاً، حيث بلغ مجموع ما دفعته ألمانيا منذ العام 1952 كتعويضات لاسرائيل أكثر من 70 مليار دولار، واذا ما حسب التضخم والقيمة الحالية لهذه الأموال فتصل الى أكثر من 150 مليار دولار).

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development